الإعلامُ الاقتصاديّ

سلاحٌ لا يقلُّ شأناً عن السلاحِ الحقيقي

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

إن العالم الذي نعيش فيه يتبع سياسة البقاء للأقوى والأقوى هنا ليس هو الأصح أو الأصوب دائماً، بل الأقوى في المفهوم المادي هو الأكثر قوة على الصمود في مواجهة التقلبات المالية والدعايات الإعلامية والإشاعات المغرضة والمضاربات التجارية.

أنواع الإعلام الاقتصادي

- الإعلام الصادق أو النظيف.
- الإعلام الكاذب أو غير النظيف، ويستخدم في الحروب ولبث الأخبار السلبية في الأسواق.

أساليب الإعلام الاقتصادي

- المجلات والجرائد.
- البث الإذاعي والتلفزيوني الأرضية منها والفضائية.
- شبكة الانترنيت والحملات الإعلامية متعددة اللغات.
- المحاضرات والندوات الترويجية والإعلامية.

هدف الحملات الإعلامية والإعلانية

- التحكم بتوقعات واتجاهات السوق.
- التأثير على خيارات المستهلكين.
- التأثير على المعنويات.

الإعلام الاقتصادي وسيلة لنشر الاقتصاد الإسلامي

١- المجامع الفقهية ونشر الاجتهاد الجماعي: إن تفعيل دور المجامع الفقهية القائمة ونشر كل ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات وبحوث هو عامل مهم في تقريب وجهات نظر العلماء واجتهاداتهم، ومع توافر وتقدم وسائل الانتقال والاتصال، ووسائل الكشف والبرمجة، ووسائل الطباعة والإرسال، أصبح من المفيد جداً التركيز على الاجتهاد الجماعي لعلماء المسلمين. وهذا الاجتهاد الجماعي يتمثل أوضح ما يتمثل في المجامع الفقهية والمؤتمرات الدورية أو الخاصة أو في دور الإفتاء والبحث العلمي، وهي جهات سهلت لها الحضارة المعاصرة أسباب الانعقاد والاجتماع في

أسرع وقت مع كل التسهيلات والخدمات اللازمة، فأصبحت هذه ا امع والمؤتمرات سمة الاجتـهاد المعاصر وميزة من ميزاته وباباً مهماً للوصول إلى الرأي الأصوب.

٢- الترويج للمصارف الإسلامية: يُستفاد من الإعلام المركّز والهادف إلى شرح مبادئ عمل البنوك الإسلامية وتوضيح ارتباطها بالعقيدة الإسلامية في عالم جعل العقائد الفاسدة أساس الحيـاة الماديـة وسخر من أجل ذلك الأبواق الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة بشكل رهيب. لذلك يترتب على البنوك الإسلامية ألا تدخر وسعاً، بل يجب عليها وجوباً مؤكداً أن تتعامل بجدية واهتمام أكبر مـع وسيلة ترويج الفكرة ودعمها وإبراز محاسنها وإثارة تعاطف الجمهور معها مهما كانت تلك الفكرة صغيرة أو صحيحة أو ثانوية، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بأصل مبدأ الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته ورموزه. إن الإعلام سلاح واستخدامه بمهارة يحتاج إلى كفاءات إعلامية متمرسة وإمكانات ماديـة مفتوحة مع ديمومة واستمرار وصبر. ومن أهم أسباب الضغوط على البنوك الإسلامية:

أولاً: التروبج والدعاية للبنوك الربوية كان من أثر الصحوة الإسلامية أن نشط المسلمون الحريـصون على دينهم وعلى تنقية أموال المسلمين من وباء الربا أن قدمت البحوث المستفيضة في هذا ا ال حتى صدرت فتاوى ا امع الفقهية ومنها فتوى المؤتمر الثاني مع البحوث الإسلامية الذي عقد بالقـاهرة ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م التي تؤكد أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلـك بين القرض الاستهلاكي والقرض الإنتاجي، كما أن الفائدة على الأموال المودعة في هذه البنوك حرام لأ ا لا تقوم على أساس المضاربة الإسلامية المشروعة.

ولتلافي ذلك والعودة إلى استثمار أموال المسلمين على أساس اقتصاد إسلامي صحيح، كـان مـن الناحية العملية إنشاء مؤسسات إسلامية كبيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي وغيرهـا في البلاد الإسلامية. وأقبل المسلمون على إيداع أموالهم في هذه البنوك الإسلامية، مما كان له الأثر على البنوك الربوية التي قل الإيداع فيها، لهذا قامت الحملات الضارية ضد المصارف الإسلامية وتزعمـت الصحف هذه الحملات وأخذوا يتصيدون بعض الأخطاء التي وقعت فيها البنوك الإسلامية ويضيفون إليها من عندهم حتى يشوهوا صورة هذا العمل الإسلامي أمام عامة الناس حتى يصدوهم عن الإيداع فيها، وقد ساعدهم على ذلك (للأسف الشديد) بعض علماء المسلمين ممن يعتبرهم عامة الناس قادة لهم.

ثانياً: الكره لكل عمل إسلامي: كان من أثر الغزو الثقافي الغربي (الذي يعمل على هـدم الإسـلام وتقويض أركانه) تأثر بعض المسلمين ذه الثقافة، وكان بلاء المسلمين من داخل أنفـسهم بتـبني بعضهم أفكار الغرب العلمانية التي تريد إبعاد الدين عن الحياة.

لهذا لمّا قامت المؤسسات الاقتصادية الإسلامية ضاقوا ا كما يضيقون بكل ما هو إسلامي، فأخذوا يكيدون لهذه المؤسسات ويلصقون ا كل نقيصة، وشاركوا في الحملة ضد هذه المؤسسات الإسلامية ونددوا يئات الفتوى التي تؤيد مثل هذه الأعمال.

ويعتبر من الضغوط الموجهة إلى البنوك الإسلامية ما يمكن أن ترجع أسبابه إلى عـدم تفهـم بعـض المسلمين لطبيعة أعمال البنوك الإسلامية وعدم إدراكهم لحساسية وضعها وحداثة نـشأ ا وكثـرة المتربصين ا مما يدفعها إلى التشدد أحياناً أو الاحتياط أحياناً أخرى، أو إلى بطئ إجراءات التعامـل وعدم إجاد ا أحياناً، فهي تعيش الفقه العملي لا الفقه النظري، وتحتاج إلى خبرات وكفاءات عاليـة لتقديم أحسن الخدمات، وما توفير ذلك بالأمر السهل، فهي مطالبة من المتعـاملين معهـا وجلّهـم مضاربون شركاء بتحقيق أفضل العوائد في مواجهة أعرق بيوت المال العالمية والمحلية.

والمطلوب من هذه المؤسسات الابتعاد عن الشبهات من خلال:

١. أن تحاول هذه المؤسسات تلافي ما يسيء إلى سمعتها وذلك بتصحيح معاملا ا وتنقيتها مـن كل ما يشو ا، مستفيدة في ذلك من كل نقد صحيح يوجه إليها.
٢. تطوير العلم في هذه المؤسسات حتى تساير كل جديد في هذا ا ال.
٣. عمل الدعاية اللازمة في وسائل الإعلام موضحة فيها مميزات التعامل مع هـذه المؤسـسات والفرق بينها وبين البنوك الربوية.

لذلك لابد من الترويج لنجاح تجربة البنوك على المستويين المحلي والدولي وانتقالها من مرحلة التجريب والاختيار إلى مرحلة التطوير والاتساع في عالم مالي معقد العلاقات سريع التغيير واسع الإمكانات.

٣- الترويج لمراكز البحوث المصرفية الإسلامية: لأن العمل المصرفي والمالي الإسلامي بحاجة ماسة إلى تعريف محيطه وبيئته بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي والاستمرار فيه من أجـل ترسـيخ أفـضل الممارسات والمعايير الدولية والتقيد ا من خلال هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية.

٤- تنظيم ملتقيات الاقتصاد الإسلامي للإعلاميين: وذلك دف تمكين الإعلاميين مـن التغطيـة الفاعلة لأنشطة وفعاليات المؤسسات المالية الإسلامية بتعريف العاملين في حقل الإعـلام بالاقتـصاد الإسلامي ومكوناته ووسائله وأدواته، وبيان مدى إفادة شرائح ا تمع كافة من طروحات الاقتـصاد الإسلامي، ومشاركة الإعلاميين في خدمة شرائح ا تمع من خلال طرح مواضيع في هذا ا ال.

٥- طرح الشهادات المهنية في **صناعة الخدمات المالية الإسلامية:** وذلك لتدريب وتخريج الكوادر البشرية المختصة في هذه الصناعة بمشاركة وتنفيذ كفاءات خبيرة وعاملة في مجال صناعة الخـدمات المالية الإسلامية. علماً أن هذه الفكرة ُتعتمد من قبل جامعات عالمية أميركية وبريطانية، وهذه الخطوة تساعد في صياغة إستراتيجية الاستثمار البشري في تقديم حلول متكاملة لزبائن هذه الـصناعة الـتي تشهد تطوراً ملحوظا على جميع المستويات، فالتدريب والتطوير هما الحل الأنجـع في تطـور هـذه

الصناعة بل إن الاستثمار في تطوير العناصر البشرية يؤدي حتما إلى تحقيق التميز في الأداء والتطـوير من خلال ابتكار خدمات ومنتجات ذات جودة عالية تتطلبها طبيعة السوق الذي يتنافس مع الصناعة التقليدية. خاصة في ظل تحول مجموعة من المؤسسات المالية من النظام المالي التقليدي إلى النظام المالي الإسلامي، مما يشكل تحدياً أكبر في أهمية الاستثمار وتطوير العنصر البـشري، خاصـة وأن عمليـة التحول تتطلب تطوير العاملين في جميع محاور العمل من الإدارة العليا إلى التنفيذية بما في ذلك تدريب المراقبين الشرعيين.